

## الفصل السادس

### التعليم غير النظامى ودوره فى التنمية

يحسن منذ البدء توضيح المقصود بكل من التعليم النظامى والتعليم غير النظامى والتعليم العرضى ، وتحديد الفروق المبدئية بينها ، يختلف التعليم العرضى ( Informal ) عن التعليم النظامى ( Formal ) والتعليم غير النظامى ( Non formal ) فى أن الأول يعتبر تعليما تلقائيا يتعرض له الفرد دون أن يوجه قصده إلى التعلم ، كان يستمع إلى قول ماثور وهو يتابع برنامجا إذاعيا ترفيهيا فيعلق هذا القول بذهنه ويحتفظ به ، أو كان يقلد - تلقائيا - سلوكا ما دون أن يقصد ذلك نتيجة إعجاب ما بسلوك الشخص الذى يقلده . أم التعليم النظامى والتعليم غير النظامى فهو تعليم غرضى منظم يقصد الفرد من خلال متابعة تعلمه فى أحد مؤسسات كل منهما أن يكتسب سلوكا جديدا أو يغير سلوكا قائما . كما يختلف التعليم النظامى عن التعليم غير النظامى فى أن الأول ممتد لفترة زمنية محددة بلوائح وهياكل وروابط منظمة فى بنية مدرسية متدرجة تؤدى كل حلقة من حلقاتها إلى الحلقة التالية . ولا يجوز فى هذا النوع من التعليم أن يقتحم الفرد إحدى حلقاته دون أن يجتاز الحلقات السابقة بنجاح ووفق شروط عمرية وتحصيلية معينة . أما التعليم غير النظامى فإن مدده قصيرة عادة ويقدم فى شكل برامج أو مقررات يكاد يستقل كل منها بشروطه .

#### أولا : خصائص التعليم غير النظامى :

ولعل الغموض الذى يكتنف تعبير التعليم غير النظامى ناجم عن طبيعة الواقع الذى يدل عليه من ناحية وقلة الأبحاث والدراسات التى جرت حوله من ناحية أخرى . ويرجع ذلك ، بدرجة ما ، إلى حداثة الموضوع وتداخل مفاهيمه مع مفاهيم أخرى مثل تعليم الكبار والتعليم المستمر والتعليم الموازى والتعليم الإضافى والتعليم المتناوب والتعليم اللامدرسى . . . الخ .

ويرى البعض أن التعليم غير النظامي يتناول كل نشاط تعليمي وكل معرفة أو مهارة أو قيمة أو سلوك ينمو خارج نظام التعليم المدرسي في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، في المصنع والمشغل والمزرعة ، في الجيش أو في مصالح الحكومة أو وحدات القطاع العام ، في التنظيمات السياسية ومنظمات الشباب والنقابات والاتحادات والجمعيات ، في برامج الخدمة العامة أو في مراكز التدريب . وباختصار ، يشمل هذا التعليم كل نشاط تعليمي هادف يجري في موقف من مواقف الحياة خارج إطار التعليم النظامي المدرسي : كذلك يقدم بعض الباحثين مفهوما أكثر تحديدا للتعليم غير النظامي يشمل أى نشاط منظم يقع خارج النظام التعليمي المدرسي المؤسس يقتصر خدمة عدد محدد من الأفراد الراغبين في التعليم وتحقيق أهداف تعليمية معينة .

وهذا المعنى يشير إلى أن بعض البرامج التعليمية لا تمثل جزءا من النظام التعليمي المدرسي ، حتى لو كانت تقدم بطريقة منظمة بشكل ما . ولا يعنى هذا - بطبيعة الحال - أن التعليم غير النظامي لا يستخدم الطرق المنظمة في التعليم ، بل على النقيض من ذلك ، تعتبر الطرق المستخدمة في التعليم غير النظامي - في بعض الحالات - طرقا نمطية مثلها في ذلك مثل الطرق المستخدمة في المدارس النظامية .

ولقد نشأ في كل مجتمع من المجتمعات عدد كبير متنوع من أنشطة التعليم غير النظامي ، وتطورت هذه الأنشطة نتيجة تطور الظروف التاريخية والثقافية الخاصة التي مر بها هذا المجتمع وكذا من أسلوب تنظيمه الاجتماعي والاقتصادي الراهن ، ومن الممكن - من تحليل هذه الأنشطة - تحديد بعض الخواص العامة لها ، والتي تتطلب رعاية خاصة عن تنظيمها أو تخطيطها :

١ - نشأت الأنواع المتعددة من أنشطة التعليم غير النظامي ، وتطورت من أجل تحقيق أغراض عديدة . ولا تمثل هذه الأنواع - في مجموعها - نظاما وإنما تمثل مجموعة من النظم الفرعية « غير المترابطة أو المتناسقة » ، والتي ظهرت لاستكمال أو تعويض التعليم النظامي .

٢ - تتعدد مسؤولية مؤسسات التعليم غير النظامي وتتراوح بين الإشراف العام (من عدة وزارات أو إدارات مركزية أو محلية ، أو مؤسسات عامة أو عسكرية) والإشراف والتوجيه الخاص (المؤسسات الخاصة أو الهيئات التطوعية أو الأفراد) أو مزيج بين هذا وذاك .

٣ - بعض أنواع مؤسسات التعليم غير النظامى منظمة بشكل دقيق وذلك من حيث مواعيد وأساليب الدراسة ، والتجهيزات الدراسية ، والبعض الآخر أقل تنظيماً أو غير منظم ، كما أن تجهيزاته غير متطورة .

٤ - تختلف طرق التدريس المتبعة فى التعليم غير النظامى وتتراوح ما بين العلاقة المباشرة بين مدرس ومجموعة من المتعلمين والاستخدام الكامل لوسائل الاتصال أو فرق التدريب المتحركة أو برامج المراسلة . . . الخ .

٥ - تتباين أعمار المتعلمين والشروط المسبقة اللازمة لالتحاقهم ببرامج التعليم غير النظامى ويرتكز هذا كله على أساس الحضور التطوعى ( وذلك باستثناء بعض البرامج الخاصة التى تقدمها المؤسسات العسكرية ومؤسسات التدريب المهنى ) .

٦ - على خلاف التعليم النظامى ( الذى يمثل نظاماً متتالياً متتابعاً ينتهى بشهادات ودبلومات ودرجات علمية ) ليس هناك إلا عدد محدود جداً من برامج التعليم غير النظامى يقدم شهادات معترف بها .

٧ - يحقق الاستثمار أنواع خاصة من التعليم غير النظامى آثاراً مباشرة على الانتاجية الاقتصادية والتغير الاجتماعى فى المدى القصير ( مثل برامج التعليم أثناء العمل ) ، وذلك على نحو أكثر من التعليم النظامى .

٨ - يتم العدد الأكبر من برامج التعليم غير النظامى فى اتصال وثيق بحياة اليافعين والكبار وعملهم . ومن ثم تتكامل مثل هذه البرامج مع الحاجات التعليمية المباشرة والخاصة فى إطار الحاجات المحلية ، كما تعالج مشكلات تعليمية فى هذا الإطار أيضاً ، وتتسم هذه البرامج بالمرونة حيث تبدأ عندما تظهر الحاجة إليها وتنتهى بانتهاء الحاجة منها ، ويتحدد ذلك حسب حاجات المجتمع وحاجات العمل .

هذا ويعتبر أى نشاط تربوى تعليمياً غير نظامى إذا ما توافرت فيه الشروط التالية :

١ - التنظيم الواعى الغرضى .

٢ - التحاق الأفراد به بناء على رغبة واعية .

٣ - يتم التعليم فيه بناء على تنظيم مسبق نتيجة الصدفة أو العفوية .  
٤ - تقديم أنواع معينة ومختلفة من التعليم لأعداد معينة ومختلفة من الأفراد .

٥ - إنه لا يمثل جزءا من التعليم النظامى أو مكملا له فى شكل نظامى ، أى لا يدخل ضمن التعليم النظامى حتى وإن كان مكملا له فى بعض الأحيان .  
والفروق بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى فروق تنظيمية ومنهجية وإجرائية .

فالتعليم النظامى يعتبر نظاما موحدًا له بداية وتتابع ونهاية بينما على النقيض من ذلك يعتبر التعليم غير النظامى مجموعة نظم متعددة يربط بينها التحامها المباشر بحاجات العمل والحياة ، وقدرتها على أن تكيف نفسها مع ظروف العمل ووظائف الفرد المتغيرة خلال مجرى حياته ، ومرونتها فى مواجهة وإشباع هذه الحاجات ، كما تتميز هذه النظم المتعددة بتعاونها فيما بينها لكى تقابل الحاجات المتعددة لمجموعات الأفراد الذين تتعامل معهم ، ومن ثم فإنها تختلف وتتعدد أيضا من حيث المستوى والهدف والشكل والمحتوى وطرق التعليم والتعلم ونمط الإدارة وأساليب الأداء .

ففى التعليم غير النظامى يطلب المتعلم التعليم بناء على دوافعه الخاصة المرتبطة برغبته فى الارتقاء بمستوى حياته مهنيا أو اقتصاديا أو ثقافيا ، وهو هنا ينظم مصادر تعلمه بطريقة رشيدة منظمة يلجأ فيها إلى ذلك النوع من التعليم الذى يتفق مع حاجاته أكثر من غيرها ، وبغض النظر عن سنه ، متحررا من قيود النظام التقليدى للتعليم ، كما يرتبط التعليم غير النظامى بحاجات العمل ارتباطا وثيقا على نحو أكثر من التعليم النظامى إذ يخدم أغراضا مباشرة للعمل ، كما يرتبط محتوى التعليم غير النظامى - سواء أكان محتوى تعليميا أو تدريبيا - بالحياة العملية ارتباطا مباشرا ، وكذا يرتبط بالحاجات المباشرة للفرد وللمؤسسة التى تنظمه ، وبينما تتعدد مصادر تمويل وتنظيم التعليم غير النظامى نجد أن الدولة أو المحليات - فى جميع الحالات تقريبا - هى التى تشرف إشرافا أساسيا ومباشرا على التعليم النظامى وتموله وتوجه مساره .

هذا ويذكر «فورد هام» وزملاؤه<sup>(١)</sup> نقلاً عن «سميكنز»<sup>(٢)</sup> خمسة عشر خاصية للتعليم غير النظامي يتميز بها عن التعليم النظامي هي :

التعليم النظامي                      التعليم غير النظامي

### الأغراض

- تعليم طويل الأجل وعام .
- قصير المدى ومحدد .
- يقوم على أساس منح شهادات .
- يقوم على أساس عدم منح شهادات .

### التوقيت

- دورة طويلة .
- دورة قصيرة .
- تحضيرى .
- متناوب .
- طول الوقت .
- بعض الوقت .

### المحتوى

- يركز على المدخلات ومقنن .
  - يركز على المخرجات وفردية المتعلم .
  - أكاديمى .
  - عملى .
  - يتحدد عملاًؤه حسب شروط .
  - يحدد عملاًؤه شروط الالتحاق .
- الالتحاق .

التعليم النظامي                      التعليم غير النظامي

### نظام تقديمه

- يركز على نظام مؤسسى .
- يركز على البيئة .
- منعزل عن البيئة الاقتصادية /
- يرتبط بالمجتمع المحلى .
- الإجتماعية .
- تكونت بنيته على أسس جامعة .
- تكونت بنيته على أسس مرنة .
- يركز على المدرس .
- يركز على المتعلم .
- يكثف استخدام الموارد .
- يقتصد فى الموارد .

## الإشراف

- خارجى .
- توجيه ذاتى .
- هرمى (هيراركى) .
- ديموقراطى .

هذا وقد دعت ضرورات إلى تبنى أساليب التعليم غير النظامى وتنظيم برامج وتنظيم تكاملها مع التعليم النظامى . ففى وثيقة لليونسكو تذكر « أن خبرة السنوات الست الأخيرة تؤكد أن التعليم ، وبخاصة فى صورته النظامية ، لا يستطيع وحده أن يضطلع بالدور المعلق عليه فى تحقيق التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وأنه لابد من الالتفات إلى ألوان التعليم الأخرى خارج المدرسة ، وإلى الشمول فى النظرة وتعبئة الطاقات الاجتماعية فى تكامل من أجل تحقيق ذلك » (٣) .

كذلك أدى عجز التعليم النظامى - بقوالبه الجامدة - عن أن يحقق الاستيعاب الكامل فى التعليم - رغم ارتفاع نسبة ما ينفق عليه إلى جملة الدخل القومى فى عدة بلدان إلى تبنى أساليب التعليم غير النظامى ( للتنمية الريفية فى بعض الحالات ، أو لتحقيق فرص تعليمية جديدة للأطفال فى البيئات المحرومة فى حالات أخرى ) .

ورغم أن وجهة النظر السابقة قد واجهت الانتقادات نتيجة الخوف من حدوث ازدواجية فى التعليم أو إهمال للحقوق الأساسية للأطفال فى حصولهم على فرصة تعليمية متكافئة مثل غيرهم فى المناطق الأخرى ، إلا أن أصحاب هذا الرأى يذكرون أن مثل هذا الإجراء (التوسع فى التعليم غير النظامى للبيئة الريفية) يمكن أن يحقق - إذا ما تكامل مع التعليم النظامى ديموقراطية التعليم وتكافؤ الفرصة فيه . ويرى هؤلاء أنه بالنسبة للمجتمعات التى تنفق حوالى ٣٠٪ من ميزانيتها على التعليم ولم تستطع أن تستوعب نسبة كبيرة من الملتزمين فى التعليم الابتدائى ، لا بديل أمامها إلا أن تتبنى أساليب التعليم غير النظامى لما يتوافر فيها من مرونة وقدرة على الملاءمة والتكيف مع الاحتياجات السريعة وانخفاض كلفتها .

إن هذا لا يعنى أن يحل التعليم غير النظامى محل التعليم النظامى ، بل يتطلب هذا سياسة تربوية متكامل فيها مناقش التعليم غير النظامى مع التعليم

النظامى ، فى تقديم فرص تعليمية متكاملة للصغار والكبار . يتيح فيها استكمال التعليم لمن فاتهم فرص التعليم أو تسربوا منه ثم إعادتهم إلى التعليم النظامى مرة أخرى أو الانتفاع بمرافق التعليم النظامى وهيئاته فى مناسط التعليم غير النظامى .

### ثانيا - مجالات وأنواع التعليم غير النظامى :

يشمل التعليم غير النظامى كل الجهود المبذولة فى ميدان تعليم أولئك الأفراد الذين لم يسبق لهم الحصول على فرصة تعليمية أو أولئك الذين نالوا قسما محدودا من التعليم ويرغبون فى الاستزادة منه بعد دخولهم ميدان العمل ، أو أولئك الذين يجدون أنه من الضرورى استكمال تعليمهم بهدف مواكبة التغيرات الجارية فى بنية المهن ، وكذلك تلك الجهود المبذولة فى ميدان تنمية المجتمعات والمحليات والتدريب المهنى والإرشاد الزراعى والثقافة العمالية والتثقيف العام وتربية الشباب وتعليم المرأة وبرامج التدريب الموجه للكبار سواء قبل العمل أو أثناءه أو على عمل جديد ، وكذلك البرامج الموجهة إلى تحقيق استثمار الإنسان لوقت فراغه على نحو أفضل واستغلال إمكانياته وإمكانيات بيئته على نحو أنفع وأجدى .

والتعليم غير النظامى بهذا المفهوم يتضمن أكثر من مجرد المهارات أو المواد الأكاديمية فهو يتضمن على سبيل المثال اكتساب المهارات المهنية والعائلية وتطوير الذوق الجمالى والطرق التحليلية للتفكير ، وتكوين الاتجاهات ، والقيم ، وتمثل المعارف الدائمة والمعلومات اللازمة من مختلف أنواعها . وهذه الأنواع المختلفة من التعليم تتراوح فى درجة عمقها ومدى تنفيذها وفى الوقت والجهد والنضج اللازم للوصول إليها .

ويرى البعض أن هناك عددا كبيرا من البرامج يمكن تعريفه بأنه تعليم غير نظامى ، رغم أنها لا تعتبر أصلا أعمالا تربوية . ويرى هؤلاء أنه باستثناء تلك الأنشطة التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعليم النظامى مثل فصول محو الأمية وبرامج المراسلة وبرامج التدريب المهنى ، يمكن أن تقع هذه الأنشطة تحت عنوان الخدمات الاجتماعية والصحية وتنمية المجتمع والإنعاش الريفى والرياضة والتربية الجمالية والإرشاد الزراعى والتعاونيات ، وبمعنى آخر تتضمن هذه المجالات كل العناصر

التعليمية فى البرامج المصممة لخدمة أهداف تنمية عريضة ، كما أنها تتضمن أهدافا تعليمية بحتة (مثل محو الأمية) .

وتختلف مجالات وطبيعة التعليم غير النظامى حسب مستوى التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى حققه المجتمع ، والذى يؤثر بالتالى على البيئة التعليمية .

فى الدول التى حققت تقدما اقتصاديا ، ومن ثم تقدما تعليميا يقوم التعليم غير النظامى بثلاثة أدوار رئيسية ويتعاون فيها ويتكامل مع التعليم النظامى الذى يلتحق فيه كل الأفراد - تقريبا - بتعليم مدرسى طول الوقت حتى سن ١٥ سنة أو بعد ذلك ، وتواصل نسبة كبيرة منهم التعليم العالى .

وهذه الأدوار هى :

(أ) يساعد على إعداد أطفال ما قبل المدرسة للتعليم النظامى ، وذلك من خلال دور الحضانة ومراكز الرعاية اليومية ، وبرامج التليفزيون الموجهة للأطفال وما شابه ذلك .

(ب) يوازى ويكمل التعليم النظامى من خلال إتاحة خبرات تعليمية خارج المنهج للطلاب الملتحقين فعلا بالمدارس وذلك من خلال الأنشطة الجماعية الرياضية والثقافية وسائر المجموعات والتنظيمات الشبابية .

(ج) يلى التعليم النظامى ، وذلك من خلال تقديم عدد كبير متنوع من فرص التعليم المستمر والتالى إلى الشبان الأكبر سنا والكبار الذين استكملوا تعليمهم النظامى ، وهو الدور الأكبر والأكثر شمولاً من كل ما سبق ، وفى محاولة إشباع المطالب المتعددة لمثل هذا النوع من متابعة التعليم فى الدول الصناعية المتقدمة ، يتاح لمصممي ومنفذى برامج التعليم غير النظامى فرصة كبيرة للتعامل مع المتعلمين الذين حصلوا فعلا على أساس من التعليم النظامى يمكن البناء عليه .

أما فى الدول النامية ، فمن الواضح أن هناك حرمانا من الفرص التعليمية يلاقه الأطفال والشباب ، وخاصة فى المناطق الريفية والمحرومة اجتماعيا ، وهذا يصنع - بالتالى - التعليم غير النظامى بأشكال ومجالات ومناشط تختلف عن تلك التى توجد فى الدول الأكثر تقدما . إذ تقع على مسؤوليات التعليم غير النظامى - فى هذه الحالة - تعويض واستكمال ما لم يقدمه التعليم النظامى فى مستوييه الأول والثانى لعدد كبير من الأفراد .

ففى الدول النامية ، وخاصة فى المناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل تقدماً فيها ،  
والتي تعاني من قصور التنمية والحرمان الاجتماعى ، يرث التعليم غير النظامى  
عددا كبيرا من الأفراد الذين لم يسبق لهم الالتحاق أبداً بالتعليم الابتدائى أو  
تسربوا منه قبل أن يستكملوه ، أو استكملوا التعليم الابتدائى ولم يلتحقوا بمراحل  
تالية فى التعليم ، وبالنسبة لعدد كبير من هؤلاء تبدأ مسؤوليات التعليم غير  
النظامى فى التعامل مع هؤلاء من نقطة أولية للغاية وذلك من خلال إتاحة فرص  
لتعليم القراءة والكتابة والحساب لهم .

وفى مثل هذه الحالات ، نجد أن على التعليم غير النظامى أن يقوم بالأدوار  
التالية :

(أ) إتاحة الفرص التعليمية لأئك الأفراد الذين لم يسبق لهم أبداً الحصول  
على التعليم فى مستواه الأول . وكذا استكمال تعليم أولئك الأفراد الذين انقطعوا  
عن التعليم فى مرحلة ما من مراحل المستوى الأول منه ، وذلك بالوصول بهم إلى  
مستوى التعليم الوظيفى الذى يمكنهم من المشاركة الرشيدة فى مجتمعهم . ومن  
أمثلة ذلك برامج محو الأمية ، ومحو الأمية الوظيفى ، والمدرسة ذات الفصل  
الواحد ، والمدرسة الابتدائية المتسارعة .

(ب) إتاحة الفرص لاستكمال والتعليم ، وذلك بالنسبة لأولئك الذين  
استكملوا المستوى الأول منه ويرغبون / أو يقدرّون مواصلة التعليم فى المستوى  
الثانى منه خلال مشاركتهم فى الحياة المنتجة فى المجتمع . ومن أمثلة ذلك : فصول  
الخدمات ، الفصول المسائية ، والتعليم الموازى .

(ج) إتاحة الخبرات التعليمية خارج المنهج التعليمى الذى يقدمه التعليم  
النظامى للطلاب الملتحقين به ، وذلك من خلال الأنشطة العلمية والعملية ومراكز  
الثقافة وقصور الثقافة ومراكز وأندية رعاية الشباب ، والدروس المنظمة التى تقدمها  
دور العبادة .

(د) تقديم عدد متنوع من فرص التعليم المستمر والتالى للذين توقفوا عن  
التعليم النظامى فى مستوى من مستوياته مثل : برامج المراسلة ، برامج تعليم  
اللغات ، برامج الخدمة العامة التى تقدمها الجامعات ، الدراسة بالانتساب فى  
الجامعات .

(هـ) برامج الارتقاء المهني في أى مستوى من مستوياته قبل وأثناء العمل ،  
مثل : الدراسات التكميلية للمنتهين من المرحلة الابتدائية ، ومراكز التدريب  
المهني ، ومراكز التدريب الإداري بمستوياته ومواقعه المتعددة .

في ضوء هذا كله يمكن تصنيف برامج التعليم غير النظامي حسب عدة  
معايير ، نجلها فيما يلي :

(أ) النوعية المهنية للجمهور المستهدف (الإداريون ، المهنيون ، الحرفيون ،  
الفلاحون ، العمال . . . الخ) .

(ب) نوعية التعليم غير النظامي (تعليم عام ، إعداد مهني أولى ، تدريب  
يلى العمل ، تجويد العمل ، المواطنة الرشيدة . . . الخ) .

(ج) مضمون البرامج التعليمية (عامة ، مهنية ، ثقافية ، مشاركة مدنية) .

(د) المؤسسات التي تقدم التعليم غير النظامي ، وكيفية تنظيمها (بواسطة  
الحكومة ، من خلال هيئات تطوعية ، جهود خاصة . . . الخ) .

(هـ) مدة برامج التعليم غير النظامي (برامج قصيرة ، برامج طويلة ، برامج  
مستمرة) .

(و) نوعية الجمهور المستهدف في برامج التعليم غير النظامي (صغار السن ،  
يافعين ، كبار) .

وإزاء تعدد وتنوع برامج التعليم غير النظامي ، وتنظيما لنوعيتها ومجالاتها ،  
يمكن تصنيف أنواع وبرامج التعليم غير النظامي ضمن مجموعتين رئيسيتين  
هما :

(أ) البرامج التي تقدم لصغار السن .

(ب) البرامج التي تقدم لكبار السن .

ولعل هذا التصنيف يتفق والحاجات التعليمية للمجتمعات النامية والتي  
تعانى من مشكلات متعلقة ببنية التعليم النظامي ، وهى أوضاع تكاد تكون شائعة  
في معظم هذه المجتمعات ، ومن بينها البلاد العربية .

وموجز هذه المشكلات أن عددا كبيرا من الأطفال لا يتاح لهم فرص الالتحاق  
بالتعليم النظامي أو يتسربون منه أو لا يستكملون حلقاته ، كما أنهم يتلقون تعليما

تقليديا لا يجارى الحاجات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة أو المستقبلية ، كما أن إعداد هؤلاء للعمل المنتج فى المجتمع يتطلب تدعيم مؤسسات قائمة أو إنشاء مؤسسات أخرى تتيح مشاركتهم الرشيدة فى مجتمعهم. ومن أمثلة ذلك : محو الأمية والتدريب المهنى الأولى ، ومنظمات النشاط الجماعى مثل أندية الشباب أو أندية الثقافة أو الروابط والنقابات الحرفية التى تتيح تكوين قيادات اجتماعية رشيدة تشارك فى تطور مجتمعاتها وتعى مسئولياتها المدنية والاجتماعية وهؤلاء جميعا يحتاجون مجموعة من البرامج تتفق ومستواهم العمرى .

أما التعليم غير النظامى للكبار ، فإنه يقدم خبرات تعليمية لأولئك الذين حصلوا على قدر أساسى من التعليم النظامى ( يتراوح فى مداه من مجموعة تعليمية إلى أخرى ) وأولئك الذين حصلوا على قدر بسيط منه أو لم يحصلوا عليه إطلاقا .

وبالنسبة للكبار المشتغلين فى مهن حرفية أو تقنية ، هناك أنواع من برامج التعليم غير النظامى يمكن تقديمها من خلال برامج قصيرة أو تدريب أثناء العمل أو دراسات بالمراسلة تساعدهم على تحسين مستويات عملهم وأدائهم فى ميدان تخصصهم .

وفى الدول النامية تقدم معظم برامج التعليم غير النظامى للكبار إلى أولئك الذين حصلوا على قدر بسيط من التعليم النظامى أو لم يحصلوا عليه من قبل ، وذلك بهدف تحسين مستويات أدائهم وحياتهم فى مجتمعهم ، وخاصة عندما توجه إلى تحسين الأدوار التى يقومون بها فى مجتمعاتهم ( مواطن ، فرد فى أسرة ، منتج ، مستهلك ، إنسان ، شاب ، كهل ، مسن ٠٠ الخ ) وتزداد قيمة هذه البرامج عندما توجه إلى فئات بعينها ، مثل : الفلاحين أو العمال الحرفيين ، أو ربات البيوت ٠٠ الخ . وتتضمن مثل هذه البرامج : محو الأمية . ومحو الأمية الوظيفى . والإرشاد الزراعى والتطوير المهنى ، والتثقيف الصحى ، والتثقيف العمالى ٠٠ الخ .

وهناك نوع آخر من البرامج ، تقدم سواء فى القرية أو المدينة ، تهدف إلى تحسين المجتمع المحلى وتطويرة اقتصاديا واجتماعيا . ومثل هذه البرامج يمكن أن تتم بمبادرة من مواطنى هذه المحليات ، ومن الممكن أن تتم بمبادرة من التنظيمات الرسمية والشعبية والتطوعية ، أو من مزيج من هذا كله . وتتضمن مثل هذه البرامج التدريب على تخطيط المشروعات وتنفيذها مثل : إعداد طرق ترابية ، وبناء

أسواق محلية ، وحل مشكلات محلية صغرى ، ومشكلات الصرف ، وتحسين البيئة المحلية ٠٠ الخ .

وبالنسبة للمرأة من الممكن أن يتضمن ذلك برامج مثل : التثقيف النسوى ، والتثقيف الصحى ، والتغذية ورعاية الطفولة والامومة وتنظيم الأسرة وتخزين الحاصلات الزراعية ٠٠٠ الخ .

والتصنيف التالى يلخص هذه البرامج والمجالات :

١ - برامج تعليم غير نظامى للصغار :

١ / ١ / ١ الإعداد الأولى للعمل :

١ / ١ / ١ برامج توجه إلى الذين لم يحصلوا على تعليم نظامى أو حصلوا على قدر بسيط منها ( برامج محو الأمية ، وبرامج التعليم المدنى ، وبرامج التعليم المهنى ) .

٢ / ١ / ١ برامج تعليم إضافى أو إعداد أولى مثل ( برامج تعليمية تدريبية للمنتهين من المرحلة الابتدائية ، وبرامج تعليمية تدريبية للمنتهين من المرحلة الثانوية على أعمال السكرتارية وعلى الحرف ، وبرامج التدريب المهنى أو الفنى العسكرية ، وبرامج تدريب ما قبل العمل التى تقدمها الوزارات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة ، وبرامج الدراسة بالمراسلة ) .

٢ / ١ / ١ التدريب على العمل :

١ / ٢ / ١ برامج على غرار التلمذة الصناعية ( مشروعات ذات إنتاجية منخفضة أو متوسطة فى الورش الصغيرة الموجودة فى القرية أو المدينة على نجارة الأثاث ، والبرادة ، وميكانيكا السيارات ، والسمكرة ، والطباعة ، وحرف البناء : سباكة ، وكهرباء ، ونجارة ، وطلاء ٠٠ الخ ) .

٢ / ٢ / ١ برامج على غرار التلمذة الصناعية فى مشروعات ذات إنتاجية عالية ( فى الزراعة ، والصناعة ، والخدمات ، والتى تقدمها المؤسسات الحكومية أو الأهلية ) .

٣/٢/١ برامج تدريبية تنشيطية للعمال ، ومثل هذه البرامج تكون قصيرة المدى تعمل على تجويد العمل أو تجويد المهارة فى ميدان الصناعة أو الزراعة أو الخدمات .

### ٣/١ برامج تحسين المجتمع المحلى :

١/٣/١ أنشطة جماعية (نوادى الشباب ، نوادى ثقافية ، مكتبات متنقلة،تنظيمات حزبية) تهدف - بالإضافة إلى الأغراض الاجتماعية - إلى التدريب على القيادة فى المجتمعات المحلية ، والرعى بحاجات البيئة المحلية ومسئوليات المواطنة المشاركة الرشيدة ، كما أنها يمكن أن تهدف فى بعض الحالات إلى تحسين الأداء المهنى .

٢/٣/١ برامج خدمة الشباب ، وتقدم تعليما عاما ومدنيا وفنيا من خلال تنظيم مشاركة الشباب فى مشروعات تطوعية أو منظمة لخدمة المجتمعات المحلية مثل البرامج التى تنظمها الهيئات الاجتماعية لمحو الأمية أو لمقاومة الآفات الزراعية . الخ .

### ٢- برامج تعليم غير نظامى للكبار :

١/٢ برامج تعليم متخصص ومستمر للمشتغلين بالأعمال المهنية

والفنية :

١/١/٢ تدريب الإداريين والاختصاصيين (فى مجالات الزراعة ، والإرشاد الزراعى ، والصحة ، والبيطرة ، ومحو الأمية ، وتنمية المجتمعات المحلية ، ورعاية الأمومة والطفولة ، ومتخصصى الثقافة العمالية ) .

٢/١/٢ برامج قصيرة موجهة إلى تنمية القدرات والمهارات التنظيمية

والإدارية .

٣/١/٢ تدريب أثناء العمل لتجديد المهارات العلمية والمهنية ، وتقديم

التطورات العلمية فى ميدان التخصص (توجه إلى مختلف التخصصات المهنية) .

٢/٢ برامج للكبار الذين لم يسبق لهم الحصول على تعليم نظامى

أو حصلوا على قدر بسيط منه :

١/٢/٢ برامج تعويضية للتعليم النظامى (محو أمية ، وتعليم ثقافى ،

واقصادى ، وتعليم أسس المواطنة والمشاركة الرشيدة ، ومحو أمية وظيفى) .

٢/٢/٢ برامج لتحسين الأداء فى العمل (برامج محلية للمزارعين للتدريب

على التجديد فى الزراعة : ميكنة ، وىذور محسنة ، ومقاومة آفات ، وتخزين حاصلات) ، (برامج مسائية أو بعض الوقت لتحسين مهارات العمل للحرفيين أوالفنيين ، وإصلاح آلات كهربائية ، ونجارة آلية ، وتوصيلات كهربائية ، وصناعات زراعية ، وحرف بناء ٠٠ الخ) .

٣/٢/٢ برامج إرشادية للمزارعين أو صغار الحرفيين .

٣/٢ برامج لتحسين المجتمع المحلى :

١/٣/٢ برامج تعليمية لتحسين المشاركة الرشيدة فى المجتمع المحلى أو لقيادة أنشطة المجتمعات المحلىة (تقدمها الحكومة أو المؤسسات الحكومية أوالشعبية أوالتطوعية للتدريب على تخطيط وتنفيذ المشروعات) .

٢/٣/٢ برامج للمرأة (صحية - ووقائية ، للتغذية ، ولرعاية الامومة والطفولة ، ولتنظيم الأسرة ٠٠٠ الخ) ..

٣/٣/٢ برامج لفئات نوعية : الفلاحين ، والعمال ، وقيادات الجمعيات التعاونية ٠٠٠ الخ .

ثالثا - أهمية تعليم الكبار فى التنمية المجتمعية :

لقد برزت أهمية تعليم الكبار من خلال ما وضع فى الحقب الأخيرة من تغيرات كثيرة فى مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن أن نوجز أهم العوامل التى تبرز أهمية تعليم الكبار للتنمية المجتمعية الشاملة فى النقاط التالية :

١ - أن التنمية عملية تغيير ، ولكى تحدث التنمية الحقيقية والتغير الصحيح للبنين التقليدى للمجتمع لابد من القدرة البشرية الفردية ، ولابد من التعليم والتعليم المتقدم ، بحيث يكون للمال معادلة من الخبرة والمهارة التربوية . فالتنمية ليست تنمية المال فحسب ، ولكن الأساس فيها هو الإنسان وتطوير إمكانياته الطبيعية عن طريق تطوير قدرات الإنسان .

والاستثمار فى الإنسان لا يعنى مجرد الانتظار حتى ياتى الجيل القادم لكى يدخل حياة العمل ، ولكن يعنى زيادة المهارات والمعرفة التى يكتسبها السكان الكبار فى المجتمع . وهنا يعتبر تعليم الكبار - عكس تعليم الصغار - عاملا أكثر فعالية فى زيادة سرعة التنمية الاقتصادية . وتظهر أهمية هذا العمل فى ضوء ماكشفت عنه الدراسات المكثفة التى أجريت أخيرا على الوسائل الفنية للنمو

الاقتصادى - حتى فى الدول المتقدمة جدا بغرب أوروبا وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى بينت أنه يمكن إرجاع جزء صغير فقط من النمو الاقتصادى إلى الكمية الفعلية للاستثمارات التى تتم برأس المال المادى ، بينما كشفت أنه يمكن إرجاع الفضل فى تحقيق جزء أعظم من التنمية الاقتصادية إلى عدد كبير جدا من العوامل مثل التعليم والتدريب والصحة والأمن الاقتصادى ، والجوانب الرشيدة فى الحياة والعمل . وكان لهذه الدراسات أثرها على جعل واضعى الخطط الاقتصادية ينقلون نماذج خططهم من التركيز الزائد عن الحد فى الاستثمارات الطبيعية والمادية إلى ما أصبح يطلق عليه «الاستثمار فى الإنسان» ، استثمار قدرات الإنسان ، أو تنمية الموارد البشرية وكان هذا دافعا كبيرا إلى توجيه الجهود نحو تعليم الكبار .

٢ - أن مشكلات التربية فى البلاد النامية مشكلات نوعية لا تتصل بكم المعلومات وسيولتها والسيطرة على توزيعها ، ولكنها تتصل بتكثيف هذه المعلومات مع الواقع بحيث يصبح النظام التعليمى جزءا عضويا وطبيعيا مع نسيج المجتمع<sup>(٥)</sup> .

فالتعليم فى نظمه الحديثة يعانى من الاغتراب . وما تنتجه المدرسة من معلومات ومهارات لا يوجد بالضرورة فى المجتمع . ولابد من توطين مضمون التعليم فى المجتمع حتى يمكن إيجاد المجتمع المعلم أو المتعلم . ولا تمثل هذه الفجوة - بين النظم التعليمية وما تقدمه ، والواقع الاجتماعى وما يحويه - الفجوة الوحيدة التى يمكن أن يعالجها تعليم الكبار . بل إن هناك فجوة أخرى قائمة بين التعليم وبين الأفراد . فما تزال أعداد كبيرة خارج نطاق التعليم ، وهؤلاء يواجه إليهم تعليم الكبار جهوده .

من ناحية أخرى تحوز الحركة القائمة حاليا لتجديد التعليم والتوسع فيه على تأثير عميق على تعليم الكبار لعدة أسباب : أولها : أنه إذا كانت الحججة القائمة تقول إن التعليم النظامى يخفق إلى حد كبير فى تعليم الناس بالطريقة المرغوب فيها ، فإنه يجب إ تاحة الفرص لقيام نوع مناسب من التعليم بعد المدرسة . ثانيها : أصبح واضحا أنه إذا كان الأطفال يتأثرون بقدر هائل بالمؤثرات التربوية خارج المدرسة ، فكذلك الكبار - فالراديو والتلفزيون لا يفرقان بين مجموعات العمر عندما يؤثران على المعايير السلوكية والأخلاقية . وإذا كان لابد من تعبئة هذه المؤثرات لتعزيز تعليم الصغار ، فلماذا لا يجرى تنظيمها أيضا للمساعدة على تعليم الكبار من السكان ؟ وثالثها : أنه أصبح جليا الآن أن الظروف الاجتماعية

والبيئية المساعدة مثل الأسرة والصحة ونوع السكن والحيرة الطبيعية وما إلى ذلك ،  
تقرر بصورة نهائية درجة الاداء المدرسى . ولكى يمكن تطوير هذا الاداء يجب  
تغيير هذه الظروف . ولكن كيف يمكن تغييرها دون الحصول على معاونة الكبار  
من السكان ؟ ذلك أن الكبار لكى يكون لديهم الرغبة فى التعاون والإمام بمعرفة  
كيفية التعاون يجب أن يشتركوا فى التعليم المنظم . ورابع هذه الأسباب وربما  
أهمها حسما هو أن العامل الذى جعل عمليات إعادة تقييم التعليم النظامى تزيد  
من أهمية تعليم الكبار هو ظهور مبدأ التعليم مدى الحياة كمفهوم تجرى مناقشته  
على نطاق واسع ذلك أن مصلحي التعليم بحثوا عن هياكل وطرق بديلة ،  
واكتشفوا أن هذه ربما تكون قائمة بالفعل فى جوانب عديدة من تعليم الكبار .

والآن ، يعتبر تعليم الكبار - نتيجة ذلك كله - جزءا أساسيا فى النظام  
التعليمى الكلى فى البلدان النامية . ونتيجة لهذه المشكلات التى تقابلها تلك  
البلدان فى نظمها التعليمية ، يعتبر واحدا من أهم أفرع النظم التعليمية .

٣ - أن التغير السريع فى وسائل الإنتاج وأساليب الاستهلاك والقيم  
والإتجاهات والعلاقات ونمو المعرفة والانفجار الثقافى ومشكلات العالم المعاصر مثل  
تلوث البيئة وخطر الحروب والتكاثر السكانى ومشكلة الغذاء والطاقة والعنف  
الاجتماعى . الخ يجعل أمور نشر المعرفة والثقافة والمهارة والخبرة وتغييرها  
وتنوعها والعمل على تحديثها أمورا لا مفر منها ، أما للإعداد وللتأهيل أو للتكيف  
والتوافق .

يقول «توفلر» فى كتابه «صدمة المستقبل» : إن تكنولوجيا الغد لا تحتاج  
الى ملايين من المثقفين ثقافة سطحية ممن هم على استعداد للعمل بانسجام فى  
أعمال متكررة بصورة لا نهاية لها ، كما أنها لا تحتاج إلى رجال يتلقون الأوامر  
بطريقة من اللامبالاة أو الانصياع ، يعتقدون أن تسير الأمور بطريقة روتينية تلقائية  
هو ثمن لقمة العيش ، ولكنها تحتاج إلى رجال يستطيعون إصدار الأحكام  
الحاسمة ، ويتميزون بسرعة رصد العلاقات فى واقع يتغير بسرعة ، إنها بحاجة إلى  
رجال من ذلك النوع الذى يوصف بأنه رجال يملكون ناصية المستقبل بالغريزة .

وهنا نجد أن التربية مدعوة إلى خلق الأسس الفكرية والعملية للتقدم فى  
المجتمع ، وبطريقة يتحرر بها الفرد من التخلف ويندفع نحو التقدم ، يقدر على

الإبداع ويتصدى للمعادلة الصعبة ممثلة في اتباع طرق متوازية للتقدم ولتجديد التراث والمجتمع انطلاقاً من الواقع .

وإذا كان تعليم الكبار ، كما يمارس الآن في المجتمعات التقدمية ، يؤدي إلى عمليات تكييف اجتماعي وتصعيد متدرج للقدرات الفنية والثقافية لغالبية السكان الكبار ، فإنه في المجتمعات النامية أداة من أدوات التغيير النوعي في سياق عملية التنمية . ومن هنا فإن له دوراً أساسياً وبخاصة إذا نظرنا إليه في إطار حركة التعليم العام الذي لا يستوعب إلا عدداً محدوداً من السكان .

٤ - هناك عدة مشكلات اجتماعية نتجت من التغيير الاجتماعي السريع ، ويرجع بعض هذه المشكلات إلى الافتقار إلى التخطيط الاجتماعي الشامل ، والقصور في النظم التربوية القائمة . ومن المتفق عليه عامة أن حدود هذه المشكلة تكمن في تدهور العلاقات داخل المجتمعات المحلية وانهيائها ، وتفتت روح الأسرة . والسؤال المطروح هو : كيف يمكن استعادة روح الجماعة ؟ وكيف يمكن دعم روح الأسرة ؟ وكيف يمكن بعث القيم والتقاليد الأصيلة التي توارثتها مجتمعاتنا المحلية عبر السنوات ؟

إن الحل الأمثل الذي يقدمه تعليم الكبار هو أسلوب تنمية المجتمع الذي تطبقه على نطاق واسع كثير من البلاد النامية ، وذلك من خلال حث الناس على مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية عن طريق العمل الشعبي والتعاوني ، وطرح فكرة المجتمع المعلم من خلال الحافز العام للبيئة المدركة لقيمة التعليم .

إن الخمول الاجتماعي ، وضعف علاقات الأسرة ، وتفتت علاقات المجتمعات المحلية يمكن أن تؤدي إلى تفجر أعمال العنف والجريمة . وهنا يقوم تعليم الكبار بدور كبير في إذكاء روح الجماعة ، وتدبير طرق للأفراد يتحقق من خلالها دعم انتمائهم الاجتماعي بمجتمعاتهم المحلية .

٥ - تركز مبادئ واتجاهات الديمقراطية على إتاحة الفرص الثقافية لأبناء الوطن جميعاً . ولقد ظهر اتجاه متضامن في جميع دول العالم بلا استثناء وفي البلاد النامية بصفة خاصة ينادى بضرورة التركيز على المناطق والفئات المحرومة نتيجة ظروف جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وتشمل هذه المجموعة عدداً كبيراً من الفئات ، مثل :

الأميون ، وفقراء المناطق الريفية ، وفقراء المناطق الحضرية ، والشباب العاطل

الذى لا يتمتع بمهارات يتطلبها السوق ، والعمال غير المهرة وأنصاف المهرة ، والعمال النازحون إلى الخارج ، والفقراء المسنون وخاصة أولئك الذين يحتاجون إلى عمل بجهد أقل يتفق وسنهم .

ويعانى هؤلاء من عدد من المشكلات المعوقة التى يضاعف كل منها من حجم الآخر . فهم مجبرون على قبول الأعمال التى تتطلب مهارة بسيطة . وهم عرضة أكثر من غيرهم للبطالة وقد لا يحصلون مطلقا على أجر ثابت ، وربما لا يمرون بفترات رخاء طوال دورة حياتهم إلا بصورة عابرة ، وينزعون إلى الجمود الاجتماعى والجغرافى ، ويفتقرون إلى التفكير المنظم وحل المشكلات ولديهم امكانيات محدودة للترفيه ويفتقرون إلى الخيال الخلاق .

والتعليم هنا أداة لا غنى عنها من أدوات التغيير . حقيقة لن يغير وحده من حياة هذه الفئات ، ولكنه سوف يساعدهم على التكيف مع أسلوب جديد للحياة . والتحدى الذى يواجهه تعليم الكبار هو بناء الدوافع لدى الناس على تعلم كيفية معالجة مشكلاتهم بطريقة أكثر فعالية والمواظبة على التعلم .

وتتعرض المناطق الريفية لحرمان مزدوج من الناحية التعليمية ، فهى من ناحية تفتقر إلى المؤثرات الثقافية والتربوية العامة التى غالبا ما تؤدى إلى تعميق وإثراء الحياة فى المناطق الحضرية ، وهى من ناحية أخرى تفتقر إلى البرامج التعليمية التى تستهدف المساعدة فى عملية إدخال الصيغة العصرية . ويضاف من الصعوبات التى تواجه ذلك أن الشباب ذوى الطاقات يهجرون الأراضى الزراعية إلى المدن بعد أن يصابوا بالإحباط نتيجة لانعدام الفرص المتاحة أمامهم .

وغالبا ما يكون الأطفال المتخلفون فى المدارس هم أولئك القادمون من عائلات فقيرة ، فأبأؤهم لا يستطيعون تقديم النصيح والمساعدة إليهم ، كما أنهم يتجنبون الاتصال بمدرسيهم لأنهم لا يعرفون ذلك أو يعتقدون أنهم لا يعرفون كيف يتصلون بهم ، وهم أيضا لا يوفرن لأطفالهم فى البيت الظروف المناسبة للدرس ، هذا بينما التعليم الذى تقدمه المدارس يركز على مهارات التحصيل ويغفل مشاعر الطفل وانفعالاته وعواطفه . وهكذا غالبا ما يجد الطفل المحروم اجتماعيا غير المثقف وغير القادر على المنافسة ، نفسه منذ سن صغيرة متخلفا بصورة واضحة فى السباق العلمى الاكاديمى . ولن يستطيع آباء مثل هؤلاء

الأطفال أن يقدموا لهم العون المطلوب إلا إذا تخلصوا من الموانع التي تحول دون اتصالهم بالمدرسة .

وهنا نجد أن من الوظائف التي تسند إلى تعليم الكبار دعم العدالة الاجتماعية . ذلك أنه بغض النظر عن الجدوية أو سوء القصد ، فإن الهدف المعلن تقريبا لجميع الخطط القومية المعاصرة للتعليم هو تحقيق تكافؤ الفرص . وهنا ينبغي أن يكون مفهوم تكافؤ الفرص معنيا به تعويض النقص الطبيعي سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا إلى أبعد حد عن طريق النظام التعليمي ذاته . ومن الأمور المعلنة في معظم خطط الدول النامية ضرورة بذل كل جهد لضمان إتاحة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين للحصول على التعليم . ويعنى هذا في سنواته الأولى ضرورة أن يحصل على كل شخص على حد أدنى متعارف عليه من التعليم ، وعندما يتوفر الرخاء الاقتصادي فإن على المجتمع أن يرفع من المستوى التعليمي للسكان كلهم ، وهنا لتعليم الكبار دوره الرئيسي .

يذكر التقرير النهائى لمؤتمر طوكيو لتعليم الكبار « تدل التجربة على أن توفير المزيد من التعليم فى معظم المجتمعات النامية يميل إلى أن يكون فى صالح أولئك الذين حصلوا على قسط طيب من التعليم ، أما أولئك الذين لم يستوفوا حقهم منه فلهم أن يطالبوا بحقوقهم . وتعليم الكبار ليس استثناء من هذه القاعدة ، ذلك أن هؤلاء الكبار الذين هم أشد الناس حاجة إلى التعليم قد طال إهمالهم ، إنهم الناس المنسيون . ومن ثم فإن المهمة الرئيسية لتعليم الكبار فى عقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية هو البحث عن هؤلاء والسعى إليهم والعمل على خدمتهم » . وقد أكد هذا الاتجاه مؤتمر باريس عام ١٩٨٥ .

٦ - أن هناك عدة أسباب تدفع البلاد النامية إلى اعتبار تعليم الكبار قضية قومية وليست هامشية كما هو الحال فى كثير من البلدان المتقدمة . من هذه الأسباب الحاجة إلى غرس الشعور بالشخصية القومية والتماسك الاجتماعى بين جميع المواطنين حتى يستطيعوا العمل معا من أجل الصالح العام ، ومن ذلك أيضا أن البلاد النامية مطالبة بالتغلب على مشكلات الفقر ، وهى لا تستطيع تحمل ترف البرامج التعليمية التى لا تسعى بصورة مباشرة إلى تحقيق أهداف قومية . وهنا تبدو أهمية تعليم الكبار كوسيلة لتحقيق المناخ الأساسى للتنمية من خلال وحدة

الهدف القومى . يذكر «إدجار فور» وزملاؤه فى تقرير اليونسكو (تعلم لتكون) : « بينما قد يكون لتعليم الكبار تأثير أقل عندما يكون مستقلا عن التعليم العام أو معارضا له إلا أنه من المؤكد أنه يسهم فى إيقاظ الروح الوطنية والشعور بالالتزام الاجتماعى ، أنه يثير الاهتمام بالآخرين ويساعد الناس على الهروب من العزلة اختيارية كانت أم مفروضة» (٦) .

٧ - تعتبر الوظيفة الوحيدة المعترف بها عالميا لتعليم الكبار - من حيث السعى لتحقيق أهداف قومية - هى التدريب المهنى . وتدرك جميع البلاد حاليا أن الرخاء والاستقرار الاقتصادى يتوقف على تخريج قدر كاف من القوى العاملة الماهرة والمحافظة عليها . ومن المعترف به فى البلدان الصناعية المتقدمة أنه غالبا ما يحدث فى عصر التجديد التكنولوجى تقادم لمعرفة ومهارات قوة العمل بسرعة بصرف النظر عن مدى كفاءة مشروعات التدريب الأولى الموضوعية لأغراض قصيرة الأجل . علاوة على ذلك فإنه فى الوقت الذى ينخفض فيه عدد فرص العمل المتاحة للأيدى العاملة غير الماهرة تتزايد فرص العمل التى تتطلب مهارات أعلى وقدرة أكبر على التكيف بصورة مضطربة . وفى الوقت الذى نضع فيه نصب أعيننا أهمية التعليم كقوة مؤثرة فى التنمية الاجتماعية للفرد وقدرته على الإدراك الناقد فإنه يبرز سؤال هام هو : ما هى درجة الأولوية التى يمكننا أن نمنحها باطمئنان للتدريب ذى الصبغة المهنية البحتة ؟ ذلك أنه لا يمكن فصل الأزمة التعليمية القائمة عن إطار التكنولوجيا سريعة التطور ، والتى تتطلب من الناحية الاقتصادية البحتة أن يكون إعادة التدريب وليس التدريب الأولى فقط عناصر لا تتجزأ من نظام التعليم فى الدولة .

لقد أصبح واضحا أن التعليم من أجل العمل والتعليم من أجل الاشتراك فى الحياة الثقافية - المدنية نشاطين مكملين لبعضهما . إن هذا يتطلب إعادة تقويم الصلة بين العمل والشهادات المدرسية وإيجاد صيغة ملائمة للصورة القائمة بين المؤسسات التعليمية والوظائف الحكومية .

٨ - يسود إدراك عميق بأن محو الأمية وسيلة لتحقيق حياة أفضل وليس غاية فى حد ذاته . ويحتل محو الأمية مكانة حاسمة فى تعليم الكبار فى البلاد النامية ، ذلك أنه يعتبر أساسا لأى نشاطات تالية لتعليم الكبار . يذكر «مولر» فى

تقرير عن محو الأمية وتعليم الكبار «إن المشاركة الفعلية للكبار فى بناء مجتمعهم عملية صعبة ، إن لم تكن مستحيلة ، فى معظم البلدان النامية بسبب الأمية البهيمية التى تشكل عقبة كبرى فى سبيل نقل الأفكار والرموز ، كما أن تطبيق البرامج الأخرى لمواصلة تعليم الكبار التى تعتبر شرطا ضروريا لعملية إدخال الصيغة العصرية تتعرض هى الأخرى للإعاقة أو تصبح مستحيلة بسبب عجز الأميين الكبار عن الاشتراك فيها . ولهذا الأسباب وغيرها من الأسباب الأخرى فإن تخفيض نسبة الأمية يعتبر أحد الأولويات الهامة فى تعليم الكبار فى البلاد النامية»<sup>(٧)</sup> .

وفى مجال آخر يذكر «مالينكوست» : أن الفرد الذى يعيش فى القرن العشرين دون أن يمنح الفرصة لتعلم القراءة لا يستطيع أن يؤدى وظيفته بطريقة مناسبة ولا يستطيع أن يعيش حياة إنسانية فردية واجتماعية كاملة .

إنه محروم من حقه الأساسى فى الحصول على مزيد من التعليم وفى الالتحاق بواحدة من أهم مؤسسات التعليم . يقول المثل إن التعليم حياة والحياة تعليم ، وعلى ذلك فإن القدرة على القراءة عنصر لا يمكن الاستغناء عنه عند إعداد الفرد للحياة فى كل ركن من أركان عالم اليوم»<sup>(٨)</sup> .

فى ذات الوقت يسود إدراك عميق بأن محو الأمية ليس إلا وسيلة لتحقيق حياة أفضل وليس غاية فى حد ذاته . فالشخص الذى تمت محو أميته حديثا لا يرتد فقط إلى الأمية فى حالة عدم وجود أى فرصة للقراءة والكتابة بشكل منتظم ، بل إنه سيصاب أيضا بالاكئاب إذا لم يستطع أن يؤدى وظيفته كعامل بطريقة أكثر كفاءة . فلقد أصبح الحق فى العمل والاستمتاع به مشروطا بصورة متزايدة باكتساب المهارات اللازمة والقدرة على التكيف مع الظروف الدائمة التغير .

٩ - هناك مطالب خاصة لتعليم الكبار ناتجة إلى حد كبير من تزايد أوقات الفراغ وخاصة حيث يجرى اختصار عدد ساعات العمل الأسبوعية . وزيادة فترة الإجازات . وأصبح لهذا أثره الواضح على حجم الطلب على تعليم الكبار . لكن بعض الناس يرغبون فى الاستفادة من بعض ساعات وقت الفراغ فى إشباع ميولهم الثقافية والفنية ، أو فى اكتساب مهارات أو الدراسة من أجل الحصول على مؤهلات أفضل ، نتيجة ذلك يشكل هؤلاء طلبا كبيرا على منظمات تعليم

الكبار، كما أن مؤسسات الدولة ذاتها تعمل على استثمار هذا الوقت بما يفيد جميع المواطنين . ومن ثم تفتح الدولة هذه المراكز وتفتح المجالات للالتحاق بها مستهدفة تطوير المستوى الثقافى العام فى المجتمع والارتقاء بكفايات الافراد وقدراتهم .

\* \* \*

من هذا كله تتضح أهمية تعليم الكبار أنه يستهدف إحداث تغييرات سلوكية بين المواطنين الكبار . ويسود الاعتقاد الأكيد حاليا فى كل من البلاد المتقدمة والنامية على السواء ، بأن الكبار يستطيعون من خلال التعلم تحقيق كثير من التقدم فى حل المشكلات التى تواجههم فى مجتمعاتهم المحلية .

ينبغى ألا ننظر إلى تعليم الكبار باعتباره ترفا لقله مختارة من الأشخاص هنا أو هناك ولا باعتباره أمرا تقتصر أهميته على فترة زمنية قصيرة من الرجولة المبكرة ، ولكن يجب اعتبار تعليم الكبار ضرورة قومية دائما وجانب لا ينفصل من جوانب المواطنة ومن ثم يجب أن يصبح عاما ومدى الحياة .

إننا نعتز بدور الدراسة النظامية كدور من الأدوار التربوية لكل هيئات التجمع التى تساعد الجيل الصاعد ، ولكن هذا لا يعنى أن يتوقف الجهد التربوى عند هذا المستوى فقط ، إنما يعنى أن تتوافر أيضا تلك المؤسسات التى تساعد الأجيال الكبيرة على التعليم بكفاءة . ولقد أصبح تعليم الكبار كعملية منظمة وبعد طول حرمان من الاعتمادات المالية والافتقار إلى المساندة القانونية على وشك احتلال مكانته فى بلدان عديدة كفرع مكمل للنظام التربوى .

إن تنظيم الصيغ التربوية الملائمة لكل الناس والقائمة على تغيير الاتجاهات والمفاهيم وخلق الخبرة الحديثة فى كل المجالات مع العناية بقطاع المرأة من شأنه أن يدفع المجتمع كله قدما إلى الأمام .

رابعا : دور التعليم غير النظامى فى التنمية :

يدعو تناول التنمية بشقيها الاقتصادى والاجتماعى إلى ضرورة معالجة النظم التعليمية كعامل هام من عواملها ، بل ينظر البعض - فى ضوء دراسات تحليلية اقتصادية - إلى التعليم ، كنظام أساسى ، بصفته عاملا حاسما من عوامل التنمية . ولقد بينت الحالات الكلاسيكية ممثلة فى حالتى اليابان والدانمرك ، والحالات

المستحدثة ممثلة فى عدة قطاعات اقتصادية فى الدول المتقدمة ، وحالات الدول النامية ، الدور الحاسم الذى يسهم به التعليم فى الإنماء الاقتصادى والاجتماعى .

ولقد كان الدافع الأساسى وراء إبراز الدور الممكن للتعليم فى التنمية قصور الاستثمارات المادية عن أن تؤدى إلى تحقيق المعدلات المرغوبة بالتنمية الشاملة ، ودفع ذلك كثير من رجال الاقتصاد إلى تقصى العوامل والظروف التى أدت إلى إحباط مجهوداتهم فى التنمية ، وفى يقين الكثيرين منهم أن الإطار الاجتماعى والثقافى الذى تتفاعل فى ظله السياسة الاقتصادية ، ويتم فى إطاره تنفيذ سياسات الإنماء الاقتصادى هو الأكثر فعالية فى تحقيق المعدلات المرغوبة فى النمو .

هذا الإطار الثقافى الاجتماعى يؤثر بدوره على الإنسان الذى يعيش داخله ويكيف سلوكه واتجاهاته وقيمه تبعاً له ، وبالتالي يجعله قادراً على قبول التغيير المنشود ، وبمعنى آخر ، أن هذا الإطار يؤثر على تكوين إرادة التنمية بعناصرها الثلاثة :

١ - الوعى بمشكلة التخلف وأبعادها .

٢ - الوعى بضرورة القضاء على مشكلة التخلف والتخلص منها .

٣ - الوعى بأساليب وأدوات القضاء على ظاهرة التخلف .

وفى مجتمع يعانى من قصور نظامه التعليمى ، سواء تمثل فى عجز عن أن يستوعب الأعداد الملائمة من الطالبين للتعليم ، أو أن يفى باحتياجات المجتمع التعليمية ، يصعب - بطبيعة الحال - تكوين إرادة التنمية ، ويعمل لها ، ويستفيد من عطائها .

وقد كانت هذه هى مشكلة كثير من البلاد النامية ، حاولت أن تنمى اقتصادياتها مستندة إلى زيادة الاستثمار المادى ، أو التوسع فى إعداد فئات ومستويات معينة ومحدودة من المتعلمين فى إطار التعليم المدرسى أو النظامى ، وكانت معاناة هذه البلاد أن واجهت قصوراً فى حفز التنمية فى بعض الحالات ، وفائضا وبطالة بين فئات من المتعلمين فى حالات أخرى .

إن التنمية الشاملة تتطلب مجتمعا متعلما يستطيع أن يستوعب عناصرها ويعمل على دفعها ، وهذا المجتمع المتعلم يقوده ويعمل فيه ويحرك

مناشطه الكبار، وإذا لم توجه الجهود التعليمية نحو هؤلاء الكبار - مثلما توجه نحو الصغار، فإن هذا المجتمع عليه أن ينتظر جيلا كاملا أو جيلين حتى يتخرج طلابه من معاهدهم ويسهموا فى التنمية بمستويات العمل المختلفة فيها.

### تعليم الكبار والتنمية :

فى مرحلة معينة من مراحل النمو الاقتصادى والاجتماعى ، تتوقف القدرة الإنتاجية لآى مجتمع ( أى قدرته على إنتاج حجم معين من السلع والخدمات ) على عنصرين رئيسيين : أول هذه العناصر أدوات الإنتاج المستخدمة فى هذا المجتمع ، وبمعنى آخر ، حجم رأس المال المادى الموظف ، والعنصر الثانى من يستخدمون هذه الأدوات ، ومعنى آخر ، رأس المال البشرى أو القوى العاملة من حيث عددها ومستوى مهارتها .

هذا الموقف يمثل حالة ساكنة (استاتيكية) ، أما فى الحالة الدينامية للنمو الاقتصادى ، فإن قدرة المجتمع على الزيادة فى الإنتاج تتوقف على قدر الزيادة فى الاستثمار فى كلا العنصرين : رأس المال المادى ورأس المال البشرى .

والتنمية بطبيعتها عملية دينامية ، حيث تمثل حالة السكون فى الطاقة الإنتاجية تخلفا فى سلسلة زمنية ، ومن ثم ، فإن شرط التنمية الأساسى هو زيادة الاستثمار فى كل من رأس المال المادى بعناصره المختلفة ، ورأس المال البشرى بمستوياته المختلفة .

ورأس المال البشرى - فى الحالة الساكنة - يتمثل فى عدد ونوع القوى العاملة فى المجتمع ، فى فئاتها العمرية المختلفة ، وبمستوياتها المهارية المختلفة ، أى يتمثل فى عدد ونوع أولئك الذين يعملون فعلا فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وهؤلاء يمثلون محصلة نظام تعليمى من خلال قدرته على التعليم خلال فترة زمنية سابقة .

أما رأس المال البشرى فى حالته الدينامية ، فيتمثل فى الإضافة السنوية لهذا العدد كميا من خلال مخرجات نظام التعليم المدرسى الموجود ، ونوعيا من خلال كفاءة ومهارة أولئك الذين يعملون فعلا .

ونظام التعليم المدرسى - فى مستوياته المختلفة من الابتدائية إلى الجامعة -

مسئول عن الزيادة الكمية المضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال البشرى ، وبمستويات تتفق وحاجاته الاقتصادية والاجتماعية . بينما تقع مسؤوليات الارتقاء النوعى فى مستويات القوى العاملة فعلا - وفى حالات معينة الزيادة الكمية أيضا - على عاتق تعليم الكبار .

والاعتماد على أحد عنصرى التنمية «رأس المال المادى أو رأس المال البشرى» دون غيره ، يؤثر على قدرة المجتمع على التنمية .

وقد بينت خبرة سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية أن التأكيد على الاستثمار فى رأس المال المادى كمنهج للتخطيط الاقتصادى ، كان خطأ كبيرا ، وبينت هذه الخبرة أن التنمية الاقتصادية تعتمد بشكل حيوى على قوى عاملة ماهرة ومزودة بفكر وقناعة تدعوها إلى قبول وتشجيع التغير الاقتصادى والاجتماعى<sup>(٩)</sup> .

وفى دراسة أعدها (آدم كيرل) عن استراتيجية تعليمية للمجتمعات النامية، يذكر أن بعض الدول متخلفة لأن أقل من ١٠٪ من سكانها هم الذين حصلوا على تعليم وتدريب بطريقة تساعدهم على الاستخدام الأمثل لطاقتهم . وأن هذه الدول لا تفتقر فقط إلى الأفراد الفنيين والمهنيين ذوى الكفاءة فى مختلف الميادين ، بل تفتقد أيضا المواطنة المتعلمة المسؤولة التى تتيح الإطار الذى تتحرك فيه التنمية . ومثل هذه الدول فقيرة ، لأن مواردها البشرية ضعيفة النمو<sup>(١٠)</sup> .

وهناك العديد من الدراسات التى أجريت فى حقل تحديد الاسهام الاقتصادى للتربية والدور الحاسم الذى تسهم به التربية فى التنمية الشاملة<sup>(١١)</sup>، ولكن الذى يعيننا فى هذا المجال تحديد الدور المتميز الذى يسهم به تعليم الكبار -تحديدا- فى التنمية الشاملة .

فى ضوء خبرات الدول الافريقية ، يذكر المخطط الاقتصادى (آرثر لويس) أن أسرع طريقة لزيادة الإنتاجية فى الدول النامية تتمثل فى تدريب الكبار الذين يوجدون حاليا فى العمل ، ويضيف ، إن تعليم الصغار مسألة طيبة ومرغوبة ، ولكن إسهامها الممكن فى الناتج القومى خلال فترة عشر سنوات يعتبر قليلا إذا ما قارناه بالإسهام الممكن للجهود المخصصة لتعليم الكبار .

وفى خطابه الافتتاحى للمؤتمر الإقليمى الخاص بتخطيط وتنظيم برامج محو

الأمية في أفريقيا ، يقول ممثل المدير العام لليونسكو «إنه ليس أطفال اليوم هم الذين يقبضون على ناصية الأمور في أفريقيا ، ولكنهم الكبار الذين يتولون ذلك ، ومن ثم يمكننا أن نحدث تأثيرا فعالا ومباشرا على المشكلات الحادة في مجتمع افريقيا، وإحراز التقدم المرغوب من خلال إرساء اتصال فعال مع مجتمع الكبار يساعدهم على التكيف مع عالم سريع التغير ، ان أفريقيا لا تستطيع أن تنتظر جيلا لتحريك مواردها البشرية الغنية من أجل التنمية القومية» (١٢).

إن المجتمع بحكم تركيبه العمرى والبيولوجى ، وبحكم طبيعته الثقافية - يضع فى الكبار المسئولية ، ويدفعهم إلى مواقع التأثير والعمل ، وهذا يولى أهمية كبيرة لتعليم الكبار من منظور إسهامه فى التنمية الشاملة :

« . . . فالكبار هم رأس المجتمع ، عليهم مسئولية التدبير والتقرير والتوجيه والتأثير ، حتى ينقلوا الصغار الناشئين إلى مواقعهم ويمكنوهم من هذه المسئولية ، فتتصل الحياة ، وتستمر وتتسع وتتجدد» (١٣).

وفى مثل هذه المجتمعات التى نعيشها الآن ، والتى تمر بتغيرات سريعة اقتصادية واجتماعية ، ويقترن فيها التعليم بالحياة - إن لم يكن شرطا أساسيا من شروطها - تبرز أكثر وأوضح أهمية الدور الذى يقوم به تعليم الكبار فى التكيف مع مطالب النمو والتغير والإسهام فيها ، فالتغيرات التكنولوجية السريعة ، التى تمر بها المجتمعات الحديثة ، لا يستطيع الإنسان أن يدرس أو يتعلم فيها كل الحرف اللازمة من أجل حسن أدائه لعمله ، خلال فترة حياته . ففى كل نمط من أنماط العمل -تقريبا- هناك مهارات جديدة تظهر ، أو استخدام حديث لأدوات وطرق جديدة ، أو نشوء مهن جديدة واندثار أخرى . وهذا كله يحدث بسرعة وبشكل يتطلب أن يتوافق معه إعداد أولئك الذين يعملون فعلا ، أو تهددهم مشكلات التعطل والبطالة . وهذا جانب آخر يفرض على المؤسسة التعليمية فى المجتمع أن تفتح مجالاً أمام أولئك العاملين فعلا لكى يستوعبوا الجديد ، ويتكيفون معه ، ويستخدمونه ويطوروه .

وتظهر أهمية تعليم الكبار فى التنمية الشاملة فى منطقتنا العربية من منظور آخر ، منظور التخلف الذى عانته المنطقة العربية فى أنظمتها التعليمية ، ويتمثل ذلك فى مطلع السبعينيات فى نسبة أمية بين السكان فوق سن الخامسة عشرة تبلغ حوالى ٧٠٪ ، وقراءة نصف الأطفال بين سن السادسة وسن الثانية عشرة دون

مدارس يلتحقون بها ، وأكثر من ثلثي السكان بين سن ١٢ و١٥ سنة لا مكان لهم في التعليم المتوسط ، وما يزيد على ٨٠٪ من الشباب بين سن السادسة عشرة والثامنة عشرة محرومون من التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة .

ونسبة من يوجدون في الجامعات والمعاهد العليا لا تكاد تتجاوز ٢٪ من السكان بين سن الثامنة عشرة والثانية والعشرين<sup>(١٤)</sup> . ومسئولية تعليم الكبار هي أن تقدم لأولئك الذين حرّموا من التعليم - لسبب أو لآخر ، في مستوى منه أو آخر ، فرصة تعليمية متجددة ، ترعى تعويض ما فاتهم من ناحية ، وإعدادهم لمجتمع التنمية الشاملة من ناحية أخرى .

إن العلاقة بين تعليم الكبار والتنمية الشاملة علاقة أخذ وعطاء ، فمن ناحية يعتبر تعليم الكبار دعامة أساسية في البنية الأساسية للاقتصاد ونموه ، كما أنه ركيزة للتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وفي الوقت ذاته يتأثر تعليم الكبار - كما ونوعا - بمستوى التنمية والعوامل المؤثرة فيها ، ومدى ما تتيحه له من إمكانيات التوسع .

### تعليم الكبار والتنمية الاجتماعية :

يسهم التعليم - بصفة عامة وتعليم الكبار بصفة خاصة - في التقدم الاجتماعي والتطور السياسي للمجتمعات الحديثة من خلال عدة عمليات نجمل أهمها فيما يلي :

١ - إن التعليم إذ يهدف إلى التعرف على مواهب الأفراد وقدراتهم وتنميتها ، ومن ثم زيادة مهاراتهم ودخولهم ، إنما يعمل على زيادة مرونة الحركة الاجتماعية ، وهنا يبرز دور تعليم الكبار في إتاحة الفرص المستخدمة لتنمية المواهب وزيادة المهارات طوال حياة الفرد .

٢ - إن التعليم يهدف إلى إثارة الرغبة في التقدم وبناء حافز التنمية وتهيئة ذهن الفرد لتقبل التغيير والاستعداد له وممارسته وطلبه بطرق فعالة ، وتحقق هذه الوظيفة على نحو أكبر ومستمر عندما يرتبط التعليم المدرسي بنظام لتعليم الكبار يرعى استمرار إعداد الإنسان للتغيير .

٣ - إن التعليم يعتبر من القوى الحافزة على الابتكار والمبادأة ، وذلك إذا

ما ترتبط بالاهداف الاجتماعية والديمقراطية ، و يبرز دور تعليم الكبار بصفته عاملا من عوامل تحقيق ديمقراطية التعليم وإتاحة الفرصة للذين لم يتمكنوا من الحصول على فرص تعليمية سابقة ، وتوفير فرص تعليمية لأولئك الذين يرغبون في الاستزادة منه .

٤ - إن التعليم يساعد القطاعات الاجتماعية المحرومة على التعرف على إمكانياتها وطاقاتها وتطويرها ، واكتشاف قدراتها الكامنة . ويتضح هذا من واقع خبرة تعليم المرأة وزيادة مكانتها الاجتماعية بزيادة فرص تعليمها ، وكما يوضح هذا دور تعليم الكبار في إتاحة مثل هذه الفرص فإنه يلقي عليه أعباء إذ يحمله مسؤولية تعويض تلك القطاعات التي حرمت من التعليم ومن فرص الحصول عليه .

٥ - إن التعليم يعمق الإحساس بالحرية ، ومن ثم الحفاظ عليها والنضال من أجلها ، ويظهر هذا بوضوح من تاريخ نضال القوى المتحررة حديثا في دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عقب انتشار التعليم فيها ، كما توضحه مساندة الشعوب الأكثر تعليما لحركة التحرر من الاستعمار ، وإن كان التعليم المدرسي يحفز على المطالبة بالحرية ، فإن تعليم الكبار يحفز على المحافظة عليها والنضال من أجل استمرارها .

٦ - إن التعليم يساعد على تطوير القيم الاجتماعية والثقافية وإثرائها ، وتطوير وتحسين الأساليب المنظمة للمؤسسات الاجتماعية . ويظهر هذا بوضوح من خبرة المجتمعات الأكثر تعليما في بناء مؤسساتها الاجتماعية وممارسة هذه المؤسسات أدوارها بأساليب متقدمة .

٧ - إن التعليم يدعم الانتماء السياسي للوطن والدولة ويحفظ لها وحدة أراضيها ، ويظهر هذا بوضوح من خبرات تعليم الكبار في تعليم البدو في مناطق الحدود والاتصال بين الدول بعضها بعضا ، وتعليم الأقليات - في البلاد التي يوجدون فيها - تعليما قوميا موحدا يتمثل في تعليم الوطن الأم .

من ناحية أخرى ، يبرز كذلك دور تعليم الكبار في التنمية الاجتماعية في التطورات التي جرت وتجري في الدول النامية ، ويظهر هذا بوضوح من إسهام مؤسسات التعليم في تغيير بعض الاتجاهات والعادات والتقاليد

التقليدية التي ترتبط بالمجتمعات الساكنة ، والتي مثلت لفترة طويلة عائقا أساسيا من معوقات التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى - يذكر (ماديسون) فى دراسة له أن تخطيط وتطوير التعليم وخاصة فى المجتمعات التقليدية الساكنة أسهم فى تغيير هذه الأوضاع فى مدى زمنى قصير من خلال الجهود التى بذلت نحو الأمية ونشر التعليم . ومن وجهة نظره أن هذا يمكن حكومات المجتمعات النامية من عرض مشكلاتها بسهولة أمام أفراد المجتمع ، وأن تضمن استجاباتهم السليمة إزاء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المثارة «سواء أكان ذلك يتمثل فى تغيير طرق الإنتاج الصناعية أو الزراعية ، أو حل المشكلات الاجتماعية مثل تنظيم الأسرة ، وبصفة عامة ، يميل الأفراد المتعلمون إلى أن يكونوا أكثر طموحا إلى تغيير طرق حياتهم عن الأميين» (١٥).

ولقد بينت عدة دراسات الدور الذى يؤثر به التعليم على الحركة الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة ، إما صعودا أو هبوطا . «فالتعليم يفتح بنية الطبقة ويكسر حواجزها ويحافظ على التدفق بين مستويات وحلقات هذه البنية» .

وتبين دراسة مقارنة للعلاقة بين معدلات الحركة الاجتماعية وخصائص تسع دول غربية بالإضافة إلى : المجر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، أن التعليم كان أكثر العوامل الفردية أهمية فى تحديد الحركة الاجتماعية «فالمستويات العالية من الحراك الاجتماعى الصاعد ترتبط بمستويات عالية من التعليم» (١٦) .

وهناك الآن اتفاق - شبه عام - أبرزته التقارير الدولية والدراسات التى قامت بها منظمات اليونسكو والطفولة والعمل وكذا أعمال البنك الدولى فى حقل التعليم الأساسى ، حول تردى أوضاع التعليم المدرسى الحالى فى الدول النامية ، وبينت هذه الدراسات أن هذا التعليم لا يفي إلا بقدر بسيط من الحاجات التعليمية الأساسية ، كذلك بينت تلك التقارير والدراسات أن أوضاع التعليم المدرسى غير قابلة لأن تتغير نحو الأفضل - إلا على نحو بسيط - فى السنوات القادمة نتيجة عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية ، وقد كان هذا داعيا لأن وتطالب كل هذه الدراسات - تقريبا - بتبنى سياسة جديدة للتعليم يكون لتعليم الكبار أو التعليم غير النظامى دور واضح فيها . واقترحت بعض هذه الدراسات بناء استراتيجيات

تعليمية جديدة للدول النامية تنسق بين جهود التعليم المدرسى وبين جهود التعليم غير المدرسى من أجل تقديم تعليم أساسى لأبناء المجتمع جميعا ، بلا تفرقة بينهم نتيجة أية أوضاع جغرافية أو اقتصادية ، وبحيث يحوى هذا التعليم مهارات وظيفية أساسية لأبناء المجتمع - صغارا أو كبارا ، ويبنى عليها عدة تنظيمات للتعليم النظامى ( المدرسى ) وأخرى للتعليم غير النظامى ( غير المدرسى ) ترعى ، وبصيغ متكاملة - استمرار تعليم الأفراد من خلال صيغ مختلفة للتعليم المستمر<sup>(١٧)</sup> .

الحاجات الملحة لبناء نظام لتعليم الكبار فى البلاد النامية يرتبط بالتنمية

الشاملة :

إن واقع الدول النامية وما تتعرض له من مشكلات هيكلية أو مجالية فى بناها الاقتصادية والاجتماعية ، وما يصيب نظمها التعليمية المدرسية من قصور كمى ونوعى ، يفرض تبنى نظم للتعليم ، يكون لتعليم الكبار دور بارز متميز بالمرونة وقابلية التغير والتكيف مع الحاجات الجديدة الناشئة والمتطورة فى هذه المجتمعات ، وما يميز امكانيات بناء مثل هذه النظم لتعليم الكبار القدرة على سرعة إنشائها وقلة تكلفة برامجها ومرونة حركتها وبنيتها ، وحساسيتها للتكيف والتعديل مع ماينشأ من مطالب جديدة فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الجوانب التى أثبتتها خبرات البلاد الأكثر تقدما فى نظمها التعليمية أن مؤسسات تعليم الكبار تتميز بقدرة استشعارية للحاجات التعليمية الجديدة والمحتملة أكثر من غيرها من مؤسسات التعليم المدرسى التى تخضع لقوالب جامدة يحتاج تعديلها إلى فترات زمنية وإجراءات وجهود تشريعية ونظامية أكثر من تلك التى تحتاجها مؤسسات تعليم الكبار .

والحاجات الملحة التى تتطلب أن تتبنى الدول النامية أنظمة أكثر وضوحا

وتطورا لتعليم الكبار ، يمكن أن نجملها فيما يلى :

حاجات التغيير الاقتصادى :

مع أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ووجهت الأقطار النامية - ومن بينها البلاد العربية - جهودا كبيرة إلى ميادين التنمية الشاملة تضمنت إعادة تنظيم

بناها الاقتصادية بهدف تحقيق استخدام أفضل لمواردها المادية والبشرية ، من ذلك ، أيضا ، التحول التدريجي من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية أو تصدير المحصول الزراعي الواحد إلى تصنيع يتطور برفق لبعض هذه الصناعات الاستخراجية أو تنوع في حاصلاتها الزراعية مع استحداث أساليب جديدة للتوسع الأفقي والراسي فيها .

وقد تطلبت هذه الجهود ، وغيرها ، توافر قوى عاملة أكثر وأفضل تعلمًا ، وتنوع اختصاصاتها ، بما يمكنها من فهم أساليب الإنتاج الحديثة واستعمالها بمهارة ، ومع ما ورثته هذه المجتمعات من تخلف في نظمها التعليمية ، إبان مرحلة ما قبل الاستقلال ، ظهرت مشكلات وجود عجز كمي ونوعي في حاجاتها من القوى العاملة وخاصة في المستويات الفنية العليا منها . ونظرًا لما يستغرقه تعليم الصغار من سنوات طويلة مع وجود إلحاح تفرضه مطالب التنمية ، أصبح واجبًا الاعتماد على نظام مواز لتعليم الصغار يمكنه أن يسهم في توفير هذه الحاجات من القوى العاملة ، وأبرز هذا ، ويزر ، دور تعليم الكبار بمجالاته المتعددة (١٨) .

وعلى المستوى التحليلي لأوضاع القوى العاملة في الدول النامية ، والتي تفرض بإلحاح الحاجة إلى نظام واضح المعالم لتعليم الكبار ، يمكن أن نسترشد ببيانات عن المنطقة العربية (١٩) .

١ - يقل عدد السكان العاملين اقتصاديا عن ٣٠٪ من مجموع سكان البلاد العربية ، وذلك في سنوات الستينات نتيجة عدة عوامل ديموجرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، ولا تشارك المرأة في العمل إلا بنسبة تتراوح بين ٢٪ و ١٠٪ ، وهو معدل منخفض إذا ما قورن بمثيله في الدول المتقدمة اقتصاديا ، والتي يصل فيها هذا المعدل إلى حوالي ٤٥٪ .

٢ - تزيد نسبة السكان أقل من ١٥ سنة عن ٤٢٪ من جملة السكان ، والنسبة المقابلة في الدول المتقدمة اقتصاديا ٢٩٪ ، ويصل عبء الإعالة في الفترة ما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧١ إلى ما يتراوح بين ٣٥٠ و ٤٥٠ فرد لكل مائة من العاملين ، والنسبة المقابلة في الدول المتقدمة اقتصاديا تتراوح بين ٢٢٢ و ٢٣٣ فرد لكل مائة من العاملين .

٣ - تنخفض نسبة التعليم بين القوى العاملة إلى درجات دنيا ، وتتراوح نسبة الأمية بين العمال بين ٥٠٪ و ٩٠٪ من جملة العمال ، وذلك باختلاف الدول وباختلاف القطاع الاقتصادي .

٤ - بينما لا يزيد نصيب القطاع الزراعى فى الناتج القومى الكلى عن الثلث يشغل هذا القطاع ما يزيد على نصف القوى العاملة ، ويتراوح أجر العامل الزراعى حول ثلث أجر العامل الصناعى ، وربع أجر العامل فى قطاع الخدمات .

وتنتشر البطالة المقنعة والعمالة الجزئية أو القاصرة أو الموسمية بين عمال القطاعات الثلاثة ، وظهرت بطالة بين المتعلمين - فى قطاعات وتخصصات معينة- نتيجة اختلال العلاقة بين فئات ومستويات ومراتب الهيكل الوظيفى ، والنظام التعليمى ، وأثر فى ذلك ضعف معدلات التنمية ، وزاد منه اختلال العلاقة بين تخطيط التعليم وتخطيط التنمية .

٥ - انخفاض معدلات الإنتاجية نتيجة تراكم قوة العمل على نفس وحدة العمل ، وقصور الخبرة الفنية وانخفاض مستويات التعليم ، وانتشار حوادث وأمراض مهنية ، وصناعية ، وصحية .

وتفرض هذه الحاجات الاقتصادية علاقة مزدوجة بتعليم الكبار ، فهى ، من ناحية ، تزيد الحاجة إليه بدءا من برامج محو الأمية إلى نظم متطورة للتدريب المهنى والثقافة العمالية وتعليم المرأة والإرشاد الزراعى، وبرامج الثقافة الاقتصادية والاجتماعية ونظم التعليم الموازى والإضافى والمتناوب . وهى ، من ناحية أخرى ، تستجيب لمعطياته فتطور من مستوياتها كلما زادت مخرجات نظام تعليم الكبار عددا ونوعا .

#### حاجات التغير الاجتماعى :

عاصرت البلاد النامية - ومن بينها البلاد العربية - كثيرا من التغيرات الاجتماعية نتج بعضها عن التطور الاقتصادى متعدد الأبعاد والصور ، والآخر عن التغيرات السياسية والمؤثرات الثقافية التى وفدت عليه . وتناولت هذه التغيرات البنى والهيكل الاجتماعية المختلفة ، كما تناولت المؤسسات الاجتماعية الكبرى ، كالدولة والمدينة والقرية والأسرة ، وامتدت إلى مختلف مرافق الحياة كالصحة والتغذية والإسكان والنظافة والترويح والتعليم .

ولقد فرضت هذه التغيرات جميعا عدة مطالب على سمات مواطن الدول النامية ، وسلوكياتها ، تتطلب من مناشط تعليم الكبار مسؤوليات ومهام يتصدى لها .

## ومن ذلك :

١ - ما ترتب على إعادة تنظيم البنية الاقتصادية من تغيرات فى البنية الاجتماعية والطبقية للسكان وحركتهم الاجتماعية ، وقيمهم المتعلقة بالملكية والربح ، والإنتاج والاستهلاك ، والادخار ، والارتباط بين جوانب قيم العمل ، كحق وشرف وواجب ، ومسئولية الإحساس بالقيمة الاجتماعية للعمل .

٢ - تحول جزء من القوى العاملة فى الزراعة إلى الصناعة أو الخدمات وما يتطلبه ذلك من نشوء حاجات جديدة إلى تزويدها باتجاهات عقلية وأنماط سلوكية تتطلبها مهارات المجتمع الصناعى وسلوكياته ، وتتعلق بالقدرة على تحمل المسئولية وتنسيق الجهود وتقدير عامل الوقت ، وتقبل التنظيم . الخ .

٣ - حاجات المشاركة الديمقراطية ، سواء فى صنع القرار أو اتخاذه خاصة مع اتجاه كثير من أنظمة العالم النامى إلى الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل ، وتوزيع مسئوليات الإنماء الاقتصادى والاجتماعى على القطاعات المسهمة فى التنمية وعلى الأفراد العاملين فى هذه القطاعات وعلى السكان جميعا ، لدورهم كمنتجين ومستهلكين ، ويقترن بهذا ضرورة بناء وعى تخطيطى ، اقتصادى ، واجتماعى ، وتكوين العقل المخطط المدبر الواعى بطبيعة القرار وكيفية إعداده وصنعه واتخاذه وتنفيذه ومشاركة الإنسان الديمقراطية فى هذا كله ، وما يتطلبه ذلك من إكساب الأفراد التصورات الفكرية والعادات السلوكية اللازمة لذلك كله، مثل المثابرة لبلوغ الأهداف وتقويم العمل ، وإرجاء التعزيز العاجل ترقبا لتعزيز أقوى لاحق .

٤ - التعقيد فى عناصر الاستعمال اليومى نتيجة الاختراعات والتجديدات الاجتماعية والمادية ، مما أدى إلى تعقد العلاقة بين الإنسان والإنسان ، والإنسان والموارد ، والإنسان والمؤسسات ، والإنسان والنظم الاقتصادية والاجتماعية ، وتعقد العلاقات وتشابكها بين العناصر جميعا ، وما يتطلبه ذلك من زيادة فى قدرات الأفراد على تحقيق الاتصال الناضج مما يحقق توافق الأفراد مع أنفسهم ، وبين مؤسساتهم .

٥ - دعم الممارسات الديمقراطية وما تتضمنه من مفاهيم متطورة لعلاقة الفرد بمؤسسات وبأنواع السلطة ، وما يتطلبه ذلك من تعريف وتعميق بحقوق

الإنسان وواجباته ، وبأساليب تبادل العلاقات المنظمة. المسئولة بين الفرد والمؤسسات ، وممارسة الأفراد لادوارهم فى بناء المؤسسات وتدعيمها وتصحيح مسارات العمل فيها على النحو الديمقراطى المسئول وتقبل الأدوار التى يقوم بها الفرد ، كمواطن أو منتج أو فرد فى مجتمع محلى ، أو عضو فى أسرة ، أو كقائد أو يتبع قيادة ، وما يتطلبه ذلك كله من بناء وتكوين الرأى العام المنتج الإيجابى .

وإذا كانت بعض هذه المسئوليات تقع على عاتق أنظمة التعليم المدرسية التقليدية فى مرحلة بناء الإنسان الجديد المنضوى تحت إحدى مؤسسات التعليم النظامى ، فإن كل هذه المسئوليات تقع على عاتق نظام تعليم الكبار بالنسبة لأولئك الذين تركوا التعليم ويمارسون دورا اجتماعيا ما فى سلم وبنية توزيع الأدوار فى المجتمع .

### حاجات التغيير الثقافى :

تكاد تتسم البلاد النامية بسمات ثقافية متشابهة ، بينما تكاد تتميز البلاد العربية - بين البلاد النامية - بوحدة ثقافية واجتماعية متماثلة ، وللبلاد النامية عامة ، والعربية خاصة ، أصولها وخصائصها الثقافية التى حققت من خلالها إنجازات مشهود بها خلال تطور التاريخ . ومع التطور العالمى فى سبل ووسائل الاتصال الجماهيرى والإعلامى تتعرض مثل هذه المجتمعات إلى مخاطر الغزو الثقافى الوارد من أحد مصدرين : الأول ، الآثار السلبية الثقافية التى تأتى من الخارج وتستقطب أفكارا محلية بما يؤدي فى النهاية إلى تبعية ثقافية تهدد الأساس الثقافى للمجتمع وتفرض داخله أنماطا دخيلة من الزمر والفئات الثقافية المتصارعة على أساس انتماءات فكرية أجنبية ، دون أن تكون لها ركيزة ثقافية منتمية إلى واقع المجتمع الذى تعيشه . المصدر الثانى ، اغتراب مصادر الثقافة عن البيئة الأصلية مما قد يزيد من العزلة الثقافية للناس ويعطل التنمية الثقافية الحقة ، وذلك نتيجة تبنى ثقافات غريبة وافدة منعزلة عن الثقافة الأصلية للمجتمع .

وبينما يحقق تطوير الثقافة الأصلية للمجتمع ثراء لها ونموا فى الوعى الذاتى للإنسان واتصال حاضره بماضيه بمستقبله وتفهمه لبيئته المحيطة به ، وتفسيره لعناصرها المختلفة ، واتساع آفاقه الفكرية باطلاعه على ثقافات أخرى من خلال ثقافة مجتمعه ، فإن تبعية زمر أو فئات مختلفة لمنابع ثقافية غريبة يؤدي إلى

صراعها الداخلى والاجتماعى . وتخريب الثقافة الوطنية لصالح ثقافات أجنبية  
وإذا سادت مثل هذه الأنماط فإنها تؤدي إلى اغتراب الإنسان عن بيئته ، وسيادة  
مظاهر للصراعات النفسية الفردية والجماعية . إن هذا لا ينفي - بطبيعة الحال -  
أهمية تطعيم الثقافات الوطنية بعناصر أكثر تقدما من ثقافات خارجية ،  
تتفاعل - لا تتصارع - معها وتتطور بها .

ويفرض هذا كله حاجات على تعليم الكبار بدءاً من محور الأمية الذى يزيد  
قدرة الناس على القراءة والتواصل المكتوب مع الآخرين ، ويرفع من مستوى وعيهم  
وإدراكهم بما يمكنهم من تقدير الثقافة ووسائلها ، وتستمر مناشط تعليم الكبار  
فى هذا الصدد لتتضمن برامج التثقيف الاقتصادى والاجتماعى المنظم للعامة  
وللخاصة ، وأقسام الدراسات الحرة والدراسات الإضافية ، والبرامج المنظمة فى  
شكل الثقافة العمالية وتنمية المجتمع والإرشاد الزراعى ، والتي تسهم - بالإضافة  
إلى برامج الثقافة المتخصصة - فى الثقافة العامة ، كما تتضمن مناشط تعليم  
الكبار، فى هذا المجال أيضا مؤسسات الثقافة الجماهيرية والبرامج المنظمة فى وسائط  
الاتصال الجماهيرية . يرتبط بذلك كله ويحتل مرتبة رفيعة بينه ، برامج الثقافة  
الدينية التى تحقق الاتزان والثراء الروحى للإنسان .

\* \* \*

## المراجع

1- Fordham, p., poulton, G. and Randle, L : Learning networks in Adult Education, Routledge and Kegan Paul, London, 1979, p. 213.

٢ - راجع :

Smikins, T. "Non Formal Education and Development Department of Adult and Higher Education", University of Manchester, 1976.

٣ - وثيقة لليونسكو برقم ED. 176, conf. 624, IMPARAB 14

صفحة (٦)

4- Coombs, P.H., Prosser, R.C. and Manzour, Ahmed. "New paths to Learning for Rural children and Youth" International Council for Educational Development, New York, 1973.

٥ - يذكر «جون لو» في كتابه «تعليم الكبار منظور عالمي»، تركيز المؤسسات التعليمية على استذكار المعلومات من الكتب في عصر تتضاعف فيه الحقائق بصورة لا تتوقف مما يجعل المعلومات تتقدم بسرعة وعلى أية حال فإن الأطفال يكتبون قدرا من المعلومات من وسائل الاتصال الجماهيرية أكثر مما يحصلونه من المدارس برغم قلة المحاولات التي تبذل لتعليمهم كيفية الاستفادة منها.

٦ - انظر :

P.Clunè : The Disadvantaged Adult Education and Social Needs of Minority Groups. London, 1972.

A.Anderson and L. A. Nieme : Adult Education and Disadvantaged Adult. Syracuse, 1969.

٧ - انظر :

Muller (ed.) Literacy in the context of Adult Education. Berlin 1974, p. 49.

Eve Maluquest, Reading : A Human Right and a Human problem In R.C. Stager and O. Anderson (eds.) Reading A human Right and a human problem. New York, 1964, p.2.

9- Jonoson, H.G., " Towards a generalized capital accumulation approach to economic development . p. 34 - 35 in Blaugm M. economics of education, vol I, London, benguin education, 1970.

10- Curle, A., Educational strategy for developing societies, London, Tavistock, 1963, p. 27..

١١ - يمكن الرجوع إلى عدة مصادر تعرض دراسات من هذا القبيل منها :

-Unesco, Readings in the economics of education, paris, Unesco, 1970 .

- Blang, M., Economics of education : a selected annotated bibliography, Pergamen press, 1966.

- محمد جمال نوير : « التعليم والتنمية » دراسة من دراسات المركز القومي للبحوث التربوية - جمهورية مصر العربية - يناير ١٩٧٩ .

12- Unesco, Final report of the regional conference on the planning and organization of literacy programmes on Africa. paris, Unesco, 1962.

١٣ - محمد الهادي عفيفي : مفهوم تعليم الكبار ، صفحات ١٩ - ٦٠ في : علم تعليم الكبار ، الجزء الأول ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ١٩٧٦ ، صفحة ٢١ .

١٤ - عبد الفتاح جلال ، محمد جمال نوير ، أحمد محمد التركي :

- استراتيجيات مقترحة لمحو الأمية في البلاد العربية . المجلد الثاني ، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي - سرس الليان ١٩٧٦ ، وخاصة الصفحات من ١٠٠ إلى ١١٤ التي تتناول أوضاع التعليم في البلاد العربية والصفحات من ١١٥ إلى ١٩٧ والتي تتناول أوضاع الأمية في البلاد العربية .

15- Madison, A., Growth problems in underdeveloped countries, in oecd, planning education for economic and social development, paris, Oecd, 1972.

١٦ - محمد جمال نوير : « البنية الاجتماعية والحراك والتنمية » المركز الإقليمي لتخطيط التربية وإدارتها للبلاد العربية - بيروت ١٩٧٠ مذكرة ١٦٢٠ ، صفحة ٣٦ .

17- Neil, G, Smelser and Symon M. Lib set (eds.) social structure, mobility in economic development, Routedge and Kegan Paul, London, 1966.

١٨ - محمد جمال نوير : « مفهوم التعليم المستمر » المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي ، سرس الليان - ١٩٧٨ .

١٩ - انظر لمزيد من التفصيل : محمد جمال نوير : دور تعليم الكبار في إعداد السكان لمتطلبات العمل ، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في البلاد العربية - سرس الليان ، يوليو ١٩٧٨ .

٢٠ - لمزيد من التفاصيل حول هذه البيانات يمكن الرجوع إلى :

- محمد جمال نوير وآخرون : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ويتوافر في هذه الدراسة عرض لاوضاع كل بلد عربي .

-Josef Muller, (ed,) education and development with special reference to the Arab states, Jerman foundation for international development and asfec, 1975.

\* \* \*